

## بن سلمان يخمد نيران انتقاد الغرب لانتهاكات الرياض

بعد أن اتخذت الأزمة السياسية بين الرياض وأوتاوا منحى غير متوقع على خلفية انتقاد الأخيرة الحكومة السعودية فيما يخص حقوق الإنسان، لا تريد فإن الدول الغربية المخاطرة بصراع دبلوماسي مع المملكة الخليجية.

وقالت صحيفة "لوريون لوجور" الناطقة بالفرنسية: نتجت عن الأزمة الدبلوماسية بين أوتاوا والرياض، حسب المسؤولين الغربيين، "خطوط حمراء جديدة" بشأن حقوق الإنسان في المملكة السعودية، ويجب على دولهم الآن أن تتمكن عن الحديث عن هذا الموضوع الحساس بصوت عالٍ.

وقد أعلنت الرياض أوائل أغسطس الماضي طرد السفير الكندي، واستدعت سفيرها بأوتاوا، وجمدت كل عقود التجارية والاستثمارية مع هذا البلد، بعد شجب أوتاوا إلقاء القبض على نشطاء حقوق الإنسان.

من جهتها قالت كندا إن حكومتها لن تستسلم للضغوط السعودية، مؤكدة دعمها لحقوق الإنسان، لكنها تبدو منعزلة تماماً، وقال مسؤول غربي اشترط عدم ذكر اسمه "وصلنا إلى خطوط حمراء جديدة، نحن نحاول أن

نفهم: هل يمكن لوزاراتنا الخارجية إصدار تغريدات ناقدة؟ الدول الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة، لم تدعم كندا علينا على الأقل في الأزمة مع الرياض.

صمت مطبق

الشهر الماضي، قرر الاتحاد الأوروبي إصدار بيان لدعم موقف أوتاوا قبل التخلص من المشروع، كما أكد مسؤول غربي، مشيرا إلى أن سفراء الاتحاد الأوروبي فضلاً إرسال مذكرة دبلوماسية في لقاء خاص مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير.

وقالت بيسماء مومني، وهي استاذة في جامعة واترلو بكندا "ستفكر الدول الغربية مرتين في انتقاد السياسة المحلية السعودية علينا"، مضيفة "لقد أظهرت القضية الكندية أن العديد من الصفقات التجارية يمكن أن تتعرض للخطر إذا ما أثار انتقاد السعودية إزعاج قادتها".

واقربت مدريد، وهي حلية قديم للرياض، من أزمة دبلوماسية مع الرياض الأسبوع الماضي عندما أعلنت وزارة الدفاع الإسبانية أنها ألغيت صفقة بيع 400 قنبلة موجهة بالليزر إلى المملكة العربية مقابل 2.9 مليون يورو، وذلك عقب هجوم لائتلاف العربي بقيادة السعودية أسفر عن مقتل العشرات من الأطفال في اليمن خلال أغسطس.

لكن إسبانيا تراجعت عن موقفها يوم الخميس معلنة أنها ستسلم الأسلحة، وهذا خوفاً من إلغاء عقد أكبر بكثير، يتكون من خمسة طرادات مقابل 1.8 مليار يورو.

هذا المثال يوضح كيف أن المملكة التي يقودها في الواقع ولد الأمر محمد بن سلمان، يستخدم بشكل متزايد الأسلحة الاقتصادية لإخبار الانتقاد الموجه للرياض.

وتبيّن مومني: "لقد خف الأمير بلا شك الأصوات التي تنتقد السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، خاصة حول اليمن، منذ الأزمة مع كندا، حلفاء هذا البلد الأوروبي قرروا صم الآذان".

"لكن من يتحدث؟"

وقال عدد من المسؤولين الغربيين إن السعوديين طلبوا من الكنديين حذف التغريدات باللغة العربية

على تويتر، لأنها تغصب السلطات على وجه الخصوم، وهي الأمر الذي يمكن تفسيرها محلياً، وفقاً لمسؤول غربي، كمحاولة "للتواء المباشر" مع الشعب السعودي، ما يعد جريمة خطيرة من وجهة نظر المملكة.

لم ترفض كندا فقط ذلك، بل وفقاً لعدة مصادر، منذ 5 أغسطس، شهد حساب السفارة الكندية على تويتر ارتفاع في عدد المشتركين من بعض مئات إلى أكثر من 12000، والتغريدات التي تنشر بالعربية يتم إعادة نشرهاآلاف المرات.

يصر المسؤولون السعوديون على أن الدبلوماسية تكون سرية بعيداً عن الكاميرات، وهي في رأيهما ، نهج أكثر فعالية من الانتقاد على الملا.

"من الذي يتحدث عن حقوق الإنسان في الحكومة (السعودية)؟ لا توجد قنوات واضحة" يقول مسؤول غربي، فمقرن الاتصال الدولي التابع لوزارة الإعلام السعودية لم يستجب في السابق لطلبات وكالة الأنباء الفرنسية للتعليق.

من وجهة نظر مومني ، يجب على الدول الغربية أن تكون واضحة "إذا كان الهدف هو الحفاظ على العقود التجارية، فإن النقد العام ليس الطريقة (المحتجة)، إذا كانت الفكرة هي دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فإن الانتقاد العام مهم لتعلم الجهات المحلية والمجتمع الدولي أن السياسة السعودية غير مقبولة".